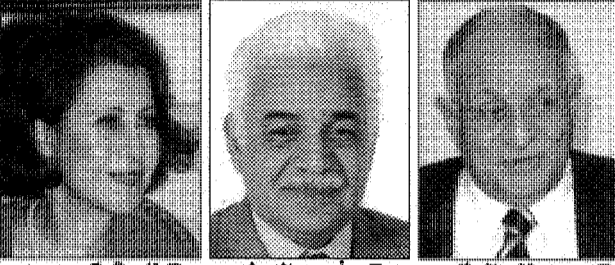


أسرع «تعديلات» وزارى.. وأكبر حركة «تنقلات» داخل الوزارات

وزير الصناعة السابق يؤدى العمرة ويقول

تغييرى ليس له علاقة بموقفى من الشراكة الأوروبية



■ نادية مكرم عبيد

■ د. أحمد الدررش

■ محمد مصطفى الرفاعى

كتب - محمود سالم:

الشيء الوحيد الثابت فى الحياة هو «التغير»..
هكذا عبر بصندق د. أحمد الدررش وزير التخطيط السابق عن احساسه عقب تغييره بالكتور عثمان محمد عثمان الذى كان يشغل منصب مدير معهد التخطيط القومى.. وكان لا تعقيد على التعديل الوزارى بالقول: اننا جميعا جنود ندعى لاداء الواجب ونقوم به ثم نسلم الراية.. وبك سنة الحياة.
كلمات د. الدررش كانت قليلة للغاية.. ونفس الشيء عبر عنه د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة السابق الذى اكد ان ضميره مرتاح وقال بالحرف الواحد: «مش زعلان».. وقد غادر القاهرة فى السادسة من صباح أمس «الجمعة» فى طريقه الى المملكة العربية السعودية لاداء العمرة.

اعضاء اللجنة الاقتصادية يسألون

عن زميلهم الذى اصبح وزيرا للتخطيط

الاقتصادية بالحزب الوطنى برئاسة د. محمود محيى الدين تعقد اجتماعها حيث استضافت د. محمود ابو العينين محافظ البنك المركزى.. وقبل - وخلال- انعقاد الجلسة كان البعض يبحث عن د. عثمان محمد عثمان عضو اللجنة وكانت المفاجأة ان زميلهم الغائب كان مع د. عاطف عبيد فى مجلس الوزراء واصبح وزيرا للتخطيط.. وقد تم ابلاغه بذلك ظهر نفس اليوم لكنه لم يبع بالخبر الا فى المساء!

وعقب انتشار الخبر.. بدأت الاتصالات التليفونية بالوزير الجديد للهيئة وبعونه لعدم الغياب عن حضور اجتماعات اللجنة كوزير للتخطيط وعضو بها.

الطريف ان اكثر من «عبده مشتاق» ممن فقدوا الامل فى العثور على حفيظة وزارية ومنهم «فلان وعلان».. لم يصابوا بالدهشة من عدم استدعائهم لشغل أى منصب وزارى هذه المرة وكانت تبدو عليهم علامات الرضا بالوضع الحالى.. وبعضهم قال صراحة: لقد فصلت عدم الكلام حتى لا يساء الظن باننى اريد منصب الوزير!

ورغم ان التعديل الوزارى كان محدودا الا انه تضمن حركة تنقلات لهيئات ومصالح مهمة مثل بنك الاستثمار القومى الذى اصبح تابعاً لوزارة المالية وشركات التأمين التى انتقلت تبعيتها الى وزارة التخطيط ومصحة الشركات التى انضمت الى هيئة الاستثمار ووزارة التعاون الدولى التى اصبحت قطاعاً فى وزارة الخارجية والبنوك التى اصبحت مستقلة عن وزارة الاقتصاد التى تم الغاؤها وانتقلت تبعيتها الى البنك المركزى والذى اصبح خاضعاً لاشرف رئيس الوزراء.

حكاية بنك الاستثمار القومى ترجع الى عام ١٩٨٢ عندما تقرر انشاء بنك تكون لديه موارد ثابتة لتحويل مشروعات الخطة.. موارد محددة ليست عرضة للتغير مثل الموارد السيادية الاخرى كالضرائب والجمارك.. وتمثلت موارد بنك الاستثمار فى اموال التأمين الاجتماعية وشهادات الاستثمار وصناديق التوفير.. وقبل انشاء هذا البنك كان هناك صندوق استثمار تابع لوزارة المالية يقوم بنفس المهمة.. وكان الامور عادت مرة اخرى الى طبيعتها.. وسوف يتم خلال الايام القادمة اجراء بعض التعديلات القانونية فى اطار الوضع الجديد.

اما البنوك فقد الت الى البنك المركزى صراحة ويعيداً عن وزارة الاقتصاد التى الغيت.. وبالتالي ان تكون هناك اى فرصة لتداخل الاختصاصات.. وبالنسبة لشركات التأمين التى الت الى وزارة التخطيط فانها ستحظى باهتمام اكبر من الوضع السابق حيث كان تركيز وزير الاقتصاد فى السابق او محافظ البنك المركزى يلقيان بكل اهتمامهما بالبنوك وسياسات سعر الصرف واسعار الفائدة وكلها امور كانت تجعل من شركات التأمين فى مرتبة بعيدة عن الاهتمام. ونفس الشيء بالنسبة لمصلحة الشركات التى انتقلت تبعيتها الى هيئة الاستثمار فكلهما تتلقى طلبات تأسيس شركات وفق مسميات عديدة سواء الخاضعة لقانون الشركات المساهمة او قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقد رؤى ان الوضع فى كل منهما متشابه الى حد كبير.. المهم.. ان ما حدث كان بمثابة اعادة ترتيب للمجموعة الاقتصادية بشكل يتم التركيز فيه خلال المرحلة المقبلة على امور فى غاية الاهمية وهى زيادة الصادرات والحد من الاستيراد واستقلال البنك المركزى وتنشيط الحركة الاقتصادية.

وزير التخطيط السابق:

الشيء الوحيد الثابت هو التغيير

نادية مكرم عبيد

السحابة السوداء..

بريئة من تركى الوزارة

الوزير الجديد د. ممدوح رياض سوف يواصل كل الجهود التى تمت فى هذا الشأن باعتباره يملك قدرات كبيرة فى هذا المجال وله سجل مشرف فى حماية البيئة.

وسؤال اخر: بعد ترك الوزارة ماذا تفعلين؟

قالت: سوف اجلس مع نفسى.. وافكر فى المرحلة القادمة.. وعموما لم اتخذ قرارا بعد سوى قرارى بان اظل صديقة للبيئة.

وبعيداً عما قاله د. احمد الدررش ود. مصطفى الرفاعى ونادية مكرم عبيد فالحقيقة ان التعديل الوزارى كان بلا شك اسرع تعديل من ناحية الاعلان عنه واتمامه خلال ٤٨ ساعة.. صحيح انه كان تعديلاً محدوداً لكنه تضمن حركة تنقلات كبيرة لهيئات انتقلت تبعيتها الى وزارات اخرى..

صباح يوم الاربعا الماضى فوجئ الجميع بالطبعات الثانية والثالثة من الصحف تحمل اخبار التعديل الوزارى.. وكالعامة ذهب د. عاطف عبيد رئيس الوزراء الى مكتبه «المفضل» فى مثل هذه الحالات بمرکز اعداد القادة بالعجوزة واستمر هناك قرابة ٥ ساعات يعكف على اجراء اتصالات تليفونية مع المرشحين للتعديل الوزارى دون ان يتسرب اسم واحد اللهم بعض التكهات والتخمينات لكن الامر المؤكد كان انتقال د. على الصعيدي الى وزارة الصناعة بدلا من الكهرباء.. وتردد اسم د. عثمان محمد عثمان لشغل منصب وزير التخطيط بنفس الدرجة مع المهندس رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

ومساء نفس اليوم الاربعا كانت اللجنة

وعندما سالتها.. بهذه السرعة.. هل العمرة للايتعاد عن الجو بعد ترك الوزارة؟ رد بسرعة: على الاطلاق.. لقد كانت هذه الرحلة مرتبة منذ عدة ايام.

وسالتها: ربط البعض تغييرك بموقفك المتشدد من اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الاوروبى؟ قال: ابدأ.. ان تغييرى لا يرتبط بموقفى من هذه الاتفاقية.. وعموما اننا لم انتشيت برأى.. ان رايى عرضته بصراحه شديدة ومن منطلق الحرص الوطنى كمواطن مصرى فى الاساس وبهدف ان تحصل مصر على حقوقها حيث كانت هناك اوضاع مجحفة بالنسبة لمصر والحمد لله استطعت بمساندة زملائى فى الوزارة

ويتأييد من رئيس الوزراء د. عاطف عبيد تعديل هذه الاوضاع ووضوح الجانب الاوروبى لكل مطالب مصر.. ان هذا لم يتم بسهولة ولكن بعد جهود مضنية.. ولا يجب ان يؤخذ ذلك على اننا فى صدام مع اوربيا.. ولا يجب ان يؤخذ موقفى من الاتفاقية بانه عناد او تشبث بالرأى.. اننى انفذ سياسة دولة.

وما نصيحتك للوزير الجديد د. على الصعيدي؟

قال د. الرفاعى: اولاً لا بد ان اشكر الرئيس حسنى مبارك على تكليفه لى بهذه المهمة التى كانت فى الحقيقة صعبة وقد واجهتنا تحديات عديدة فى مقدمتها تحديث الصناعة.. ونصيحتى للكتور الصعيدي ليست نصيحة.. بل ثقة فى انه سيوفق فى تنفيذ برنامج التحديث بالتعاون مع الوزراء الاخرين.

اما نادية مكرم عبيد وزيرة شئون البيئة السابقة فقد كان تغييرها بالكتور ممدوح رياض مثارا لشاغعات عديدة اكثر من اى وزير اخر لدرجة القول بان احد الوزراء كان وراء هذا التغيير وان عددا كبيرا من المحافظين كان يؤيد ذلك تماما.. والسبب كما قيل هو هجومها المستمر ضد بعض الوزارات والمحافظات التى لا تساندها فى حملتها ضد التلوث وخاصة السحابة السوداء وحكايات حرق قش الارز ومقالب القمامة..

سالت الوزيرة السابقة عما تردد فكان نفيها قاطعا وقالت: غير صحيح بالمرة.. بالعكس علاقتى بكل الوزراء كانت.. وستظل- طيبة وايضا مع المحافظين..

وقالت ان السحابة السوداء ليست مسئولة عن هذا التغيير الذى هو سنة الحياة وهذا التغيير امر طبيعى ولا يجب ان يساء تفسيره او يتم تاويله.

وسالتها مرة اخرى عن حكاية السحابة السوداء فاسرعت بالقول انها ستظل وراعاها من موقعها كمواطنة مصرية ومن خلال تجميع اكبر عدد من اصحاء البيئة لمحاربة كل اشكال التلوث.. وقالت ان